تحليل جغرافي للقطاع النفطي والسلعي للعراق
في ظل الاختلالات الهيكلية الراهنة للمدة (2013–2023)

م.م وفاء جاسم شهادي محسن
Hum530.wafaa.jasem@uobabylon.edu.iq

المستخلص

لقد مر الاقتصاد العراقي بظروف صعبة ومعقده خلال السنوات الماضية حتى وقتنا الحاضر، والتي كان من أكثرها ضرراً هو فترة الحصار الاقتصادي الذي أدى إلى ظهور اختلالات هيكلية راهنة أثرت بدورها على تدهور الطاقات الإنتاجية، وعدم تفضيل دور القطاع الخاص الذي يعتبر الداعم للاقتصاد بصورة خاصة، واعتماده على القطاع العام الذي يسوده التشوه في كل أطرافه المتهاويه، إما قطاع التجارة الخارجية الذي يعد من ابرز القطاعات المهمة، والساندة للاقتصاد العراقي بشكل اساسي في تلبية متطلبات التنمية قد انحسرت، فضلا عن العجز الدائم في الميزان التجاري آخذ بالزيادة بسبب تراجع أداء القطاع السلعي في كل من الصناعي والزراعي مما أدى إلى تعثر الصادرات السلعية وأصبح الاقتصاد يعتمد على مداخيل الايرادات النفطية في تمويل الموازنة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد العراقي، الاختلالات الهيكلية ، الميزان التجاري

Geographical Analysis of Iraqi's Oil and Commodity Sectors in Light of the Current Structural Imbalances from (2013-2023)

Abstract

The Iraqi economy has gone through difficult and complex circumstances over the past years up to the present time, and one of the most damaging periods was the economic embargo, which led to the emergence of current structural imbalances, this, in turn, affected the deterioration of productive capacities and the lack of activation of the private sector, which is considered a main supporter of the economy, while dependence remained on the public sector, which is characterized by distortion and weakness in all its aspects. As for the foreign trade sector-one of the most significant sectors that support and sustain the Iraqi economy by meeting development requirement- it has declined. In addition, the persistent deficit in the trade balance has continued to increase as a result of the decline in the industrial and agricultural production base, leading to a stagnation of non-oil exports and making the economy dependent mainly on revenues from oil exports.

المقدمة:

يعد القطاع النفطي الرافد الرئيســي والقيادي لعملية التنمية الاقتصــادية والداعم للتجارة الخارجية للعراق، الذي اصبح يشكل الجزء الاساسي من الصادرات العراقية، مقارنة بالصادرات السلعية المتمثلة بالتمور والجلود والاصــواف واللحوم ومنتجات الالبان والبيض وبعض أنواع الحبوب والســكر، أخذت لا تســاهم بالشكل الكافي نتيجة لعدة اسباب مؤثره، منها تعطيل المصانع المحلية، عدم توفر المواد الاولية، فضلاً عن ذلك عدم وجود استثمارات تشجع المنتوج المحلي، بالنسبة للقطاع الزراعي أصبح يعاني من عدم توفر المياه الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى عدم معالجة الآفات الزراعية، فضلاًعن شحة المياه بسبب قيام بعض دول الجوار مثل تركيا ببناء المشاريع المقامة على منابع مياه نهري دجلة والفرات: أضافة إلى عدم توفر الآلات الزراعية الحديثة، واستخدم الري التقليدي كل هذه الاسباب جعلت من القطاع الزراعي غير قادر على دعم الناتج المحلي وسد متطلبات السوق المحلية، أما القطاع الصناعي اخذ يعاني هو الأخر من تدمير المنشئات والبنى التحتية سواء في القطاع العام أم القطاع الخاص.

مشكلة البحث:

ما هو أثر هيمنة القطاع النفطي على تدهور أداء القطاع الســلعي كل من القطاع الزراعي القطاع الصــناعي العراق خلال المدة (2013-2023) في ظل الاختلالات الهيكلية الراهنة على المســتوى الإنتاجي والتجاري؟

فرضية البحث:

1- الدور القيادي الذي يتمركز في القطاع النفطي على بقية القطاعات كان ســبباً في تراجع اداء مساهمة القطاعات السلعية لغير النفطية في دعم الناتج المحلي.

2- تدهور القطاعات الانتاجية الزراعية والصــناعية وهيمنة قطاع نفطي واحد أســهم في ظهور اختلالات هيكلية مزمنة أثرت على عجز الميزان التجاري.

اهداف البحث:

1- تحليل جغرافي لواقع القطاع النفطي في العراق.

2- تحليل جغرافى للقطاعات السلعية وعجز الميزان التجاري.

3- عرض الاختلالات الهيكلية بين القطاع النفطي والقطاعات السلعية.

أهمية البحث:

1- اهمية علمية: يوضع البحث في تحليل جغرافي الواقع القطاعات الاقتصادية والجغرافية للعراق.

2- اهميـــــة تطبيقية: يتضمن البحث تحليل مؤشرات وبيانات عن القطاع النفطي والقطاع السلعي يبين من خلالها الفرق بين الصادرات والاستيرادات في الميزان التجاري للعراق.

منهجية البحث:

1- المنهج التحليلي والوصفي: يعتمد على جمع البيانات الاحصائية ورسم الخرائط.

2- المنهج الجغرافي المكاني: يتناول التحليل الجغرافي القطاعات السلعية.

3- المنهج التاريخي: يستخدم التغيرات الزمنية بين (2013–2023)

حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** تقع جمهورية العراق في الجزء الغربي من قارة آســـيا، وتحديداً في الجنوب الغربي لقارة آسيا والشرق الأوسط ويمثل نقطة التقاء.
- **الموقع الفلكي:** يمتد بين خطي عرض 29.5˚ و 37.2˚ شمال خط الاستواء وبين حطي طول 38.45 ˚ و48.45˚ شرق خط غرينتش.
- **الحدود الزمانية:** تناول البحث المدة الزمنية (2013–2023).

هيكلية البحث

هيكلية البحث تتضمن مايلي:

اولاً: تحليل جغرافي لواقع القطاع النفطي في العراق.

ثانياً: تحليل جغرافي للقطاع السلعي كل من (القطاع الزراعي والقطاع الصناعي).

ثالثاً: الاختلالات الهيكلية الراهنة في العراق.

رابعاً: التحليل الاحصائي

خريطة رقم (1)

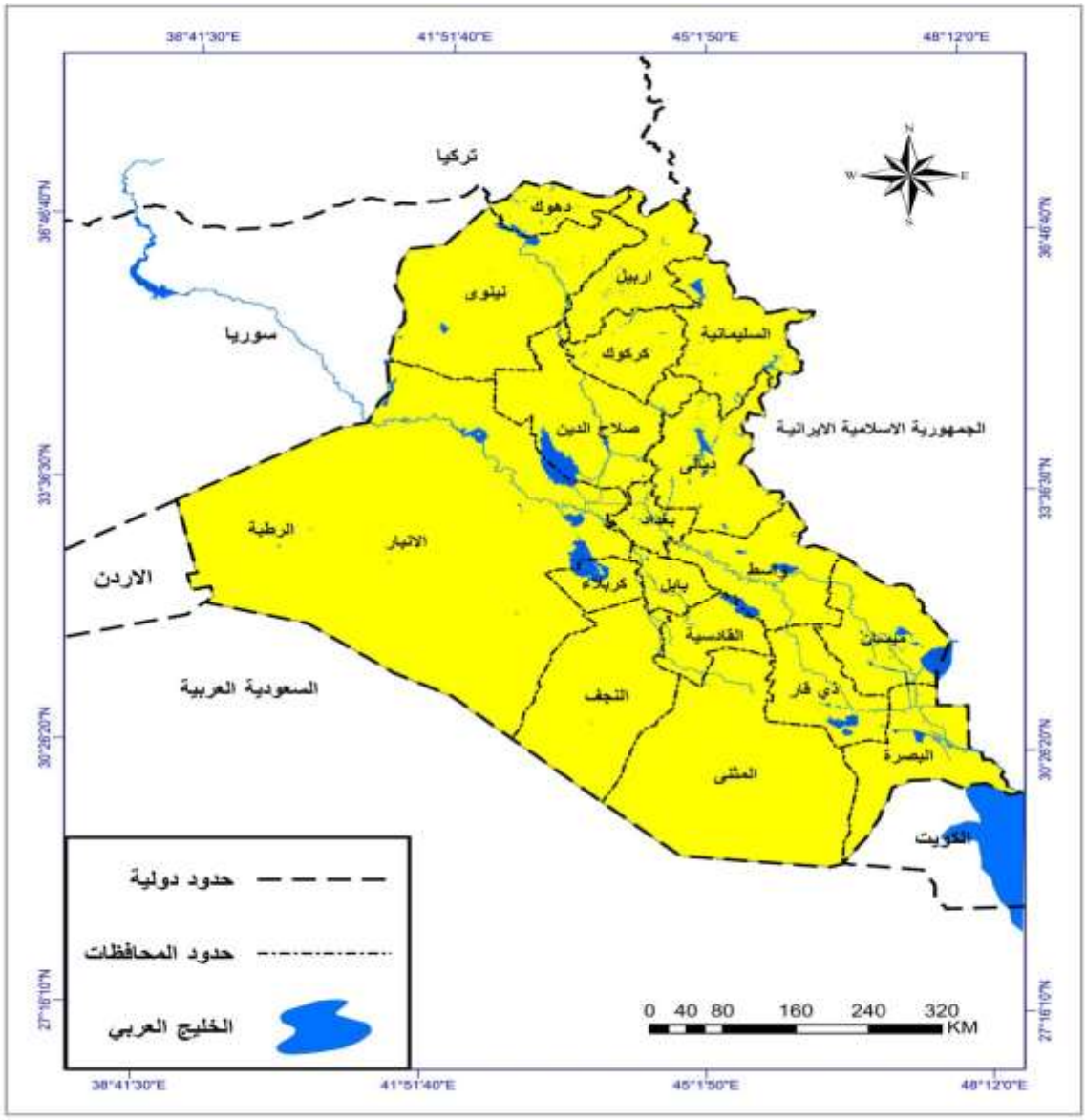

المصـــــدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط هيأة التخطيط الإقليمي،الوقع التنموي لمحافظات العراق /المقياس 1000000:1

أولاً تحليل جغرافي لواقع القطاع النفطي في العراق:

ان السمة التجارة العراق الخارجية هي سيادة قطاع النفط الخام على مجموع صادرات العراق والذي اتسم بالملكية الخاصة[1] وإن إنتاج النفط له علاقة قوية بواقع الاقتصاد العراقي، إذ يلعب القطاع النفطي دوراً بارزاً ومؤثراً في عمليه التنمية الاقتصادية[2] ولهذا السبب يعتبر قطاع النفط الممول الرئيسي للصادرات العراقية، بذلك تعتمل ميزانية الدولة على العائدات النفطية التي تشكل حوالي 95% من مجموع الايرادات النفطية [3]، وتؤدي هذه الإيرادات دورا مهما في مختلف النشاطات الاقتصادية، وعاملاً اساسياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يضاف إلى ذلك نسبة الاقتصاد العراقي لسوق أسعار النفط العالمية، أذ يمثل تراجع أسعار النفط العالمية إلى ما دون (44.18) دولارا تحدياً كبيراً، يواجه العراق بصورة خاصة. ومنظمة الدول المصدرة

للنفط بصورة عامه، والتي يبلغ عمرها قرابة ستة وخمسين عاماً وتبلغ قدرتها الاقتصادية في التحكم بنحو (33 – 40 %) من إنتاج العالم من النفط الخام، وطبيعة القرارات تؤثر في أسعار الصرف وحركة الاستثمارات وتحديد ميزانيات الدول[4].

تبرز الأهمية الاقتصادية للعراق اساساً في امتلاكه للثروة النفطية، التي تعد الركيزة الأساسية والعنصر الاستراتيجي الاول للاقتصاد في أوقات الازمات، إذ يمتلك العراق وبحسب التقديرات (915) مليار برميل كأحتياطي مع وجود كميات كبيرة اخرى غير مكتشفة في الوقت الحالي مما يجعله في المرتبة الثالثة عالميا بعد الملكة العربية السعودية وكندا من حيث الاحتياطي النفطي[5].

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية النفط الموجودة في باطن الارض والتي يتم استخراجها حسب الظروف الفنية والاقتصادية الداعمة، ويعتبر حجم الاحتياطي النقطي احد العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم العائدات النفطية، أذ يبلغ احتياطي العراق من النقط عام 2018 استقرت عند مستوى 145مليار برميل، ولكنه يعد متراجعاً عن أعلى معدل تاريخي سجلة في عام 2016 البالغ (48.8) مليار برميل، ليهبط عنه بدءاً من عام 2017 ويبلغ (1772) مليار برميل [6] بذلك يعتبر العراق من أغنى الدول المنتجة للنفط الخام على مستوى دول العالم، وتتصف حقوله النفطية بعدة خصائص تجعلها مميزة عن غيرها من الحقول العالمية، منها تقع على اليابسة والبعض الآخر في اعماق قريبة من سطح الارض وجميعها ذات جدوى اقتصادية عالية، بسبب كبر حجم احتياطاتها[7] تتوزع هذه الاحتياطات على 73 حقلا تسعة منها عملاقة و (22) منها كبير، أما من ناحيه طبيعة جغرافية العراق فإن تلك الحقول تتوزع في مناطق السهل الرسوبي، خاصة المنطقة الجنوبية منها، اعلى نسبة من الاحتياطات التي تم ذكرها(73) تقع في المنطقة الجنوبية، اضافة الى نسبة قليلة تقع في الصحراء الغربية[8]، وقد أكدت وزارة النفط العراقية عن ارتفاع احتياطي النقط في العراق 2013 بنسبة (35 %) عن التقديرات السابقة ، وهذا يشير إلى رفع الاحتياط المؤكد القابل للانتاج إلى (142.3) مليار برميل مما يجعل العراق في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث حجم الاحتياط النفطي بعد السعودية وفنزويلا[9]

جدول رقم (1)

ت	اسم الحقل	الطاقة الانتاجية
1	حقل الرميلة الشمالي والجنوبي	17 مليار برميل
2	القرنة الغربية	108 مليون برميل
3	الزبير	220 الف برميل
4	حقول مجنون	2 مليون برميل
5	حقول كركوك	1,5 مليون برميل

(1) المصدر: النفط العراقي، الانتاج الحقول، متاح على الرابط:https://share.google/ux KiLmpGcScf6157y
(2) عبد على المعموري، مالك درجام الجميلي، النقط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ط1،بيروت،2011

وقد أشـــارة وزارة النفط العراقية، أن معظم الاحتياط النفطي موجود في حقول غرب القرنة والزبير ضـــمن محافظة البصـــرة ، يشـــير بذلك إلى أن حقل غرب القرنة أصـــبح من أكبر الحقول النفطية من حيث الاحتياط المؤكد مع (4.3) مليار برميل وهو يعتبر بالتالي ثاني أكبر حقل نفطي في العالم[10].

جدول رقم (2)

السنوات	الاحتياط	الاحتياط المركز من اجمال العالم
2013	141،9	11.37
2014	142.8	10.24
2015	142.1	11.64
2016	148.40	11.94
2017	147.22	11.60
2018	148.40	11.63
2019	148.40	11.67
2020	148.40	11.11
2021	148.40	11.0
2022	144.0	10.86
2023	145.0	10.43

المصدر:منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التقرير الاحصائي المنوعة لعدة سنوات

وقد شهد النفط العراقي احداثاً اقتصادية وسياسية راهنة لابد من التركيز عليها:

يعتبر العراق من اقدم البلدان المصـــدرة النفط الخام في الوطن العربي بعد المملكة العربية الســـعودية، مصر، اذ بد انتاجه الاول عام (1927) من الحقول النفطية الموجودة على الحدود العراقية الايرانية الذي يسمى حقل نفط خانة [11] ، ويكشف الجدول (3) إنتاج العراق اليومي من النقط ما بين عامين (2023-2013)أذ بلغ انتاج النفط اعلى قيمة عام 2015 (3,986) بينما سجلت أقل قيمه عام 2013 (3,099).

جدول رقم (3)

ت	السنة	انتاج النفط العراقي
1	2013	3.599
2	2014	3.239
3	2015	3.986
4	2016	4.423
5	2017	4.538
6	2018	4.632
7	2019	4.779
8	2020	4.114

9	2021	4.102
10	2022	4.520
11	2023	4.355

المصـــدر: التحليل الســـنوي لإنتاج النفط في العراق، المراجعة الاحصـــائية. لمعهد الطاقة العالمية متاح على الموقع ycharts.com

جدول (4) قيم الصادرات النفطية العراقية للمدة (2013 – 2023)

السنوات	عدد البراميل المصدرة (برميل/ يوم)	قيم الصادرات النفطية (تريليون)	نسبة التغير%
2013	2400000	119.6	—
2014	2510000	115.4	-0.035117
2015	3000000	89.2	-0.227036
2016	3200000	82.1	-0.079596
2017	3450000	84.089	0.024227
2018	3700000	99.069	0.178145
2019	3450000	92.819	-0.063087
2020	2850000	86.69	-0.066032
2021	2850000	108.693	0.253812
2022	3200000	109.574	0.008105
2023	3350000	109.984	0.003742
المجموع	33960000	1097.218	

المصـدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على منظمة الأقطار العربية المصـدرة للبترول (أوابك)،التقرير الإحصـائي السـنوي لكافة السنوات من(2013-2023).

ملاحظات:

أرقام "عدد البراميل المصدّرة" تقريبيّة مستندة إلى متوسطات تقارير ووزارة النفط

تم احتساب نسبة التغير وفق الصيغة:

نسبة التغير= قيمة السنة الحالية – قيمة السنة السابقة/ قيمة السنة السابق

شكل رقم (1)

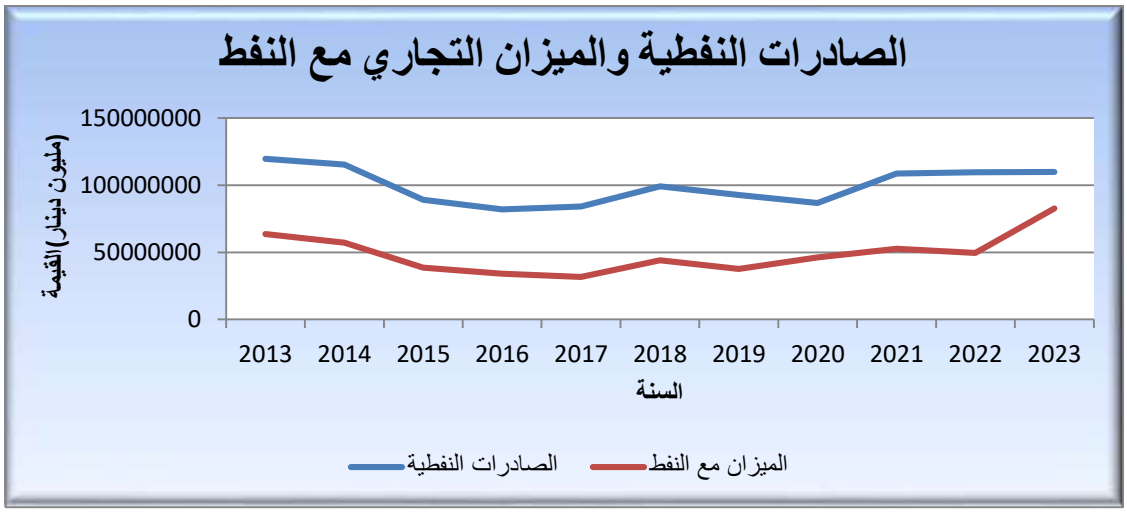

من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (4) وجدول (7)

فيما يخص السياسية المالية والنقدية: تحتل السياسة مكاناً هاماً بين السياسات الاقتصادية الكلية، أذ تعد أداة مهمة يمكن للدولة استخدامها في توجيه مسار النشاط الاقتصادي، وتصحيح ما يتعرض له الاقتصاد من اختلالات هيكلية وأزمات اقتصادية بحته بفضل أدواتها يتحقق الاستقرار الاقتصادي [12].

يضاف إلى ذلك السياسة النقدية لها اهمية في دعم الاقتصاد العراقي إلى جانب تعدد وتنوع الأساليب التي تعتمد عليها لتحقيق اهدافها المختلفة، من خلال عملية تنظيم العلاقات بين مجمل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة. فهي تدخل لإشباع الحاجات العامة، أو تتدخل لمعالجة بعض المشاكل الاقتصادية من بطاله أو تضخم أو تراجع في معدلات النمو[13] وغيرها.

ومن أهم أدواتها:

أ- **الإيرادات العامة:** هو الدخل الذي تحققه المنشأة من خلال نشائها الاقتصادي، ومما ينتج عن زيادة في اصول الشركة أو انخفاض في التزاماتها، ويتم حساب الأيرادات بضرب السعر الذي تباع به السلع والخدمات في عدد الوحدات المباعة أو الخدمة المقدمة ويتم تعريفها، كذلك باسم المبيعات في قائمة الدخل[14] وتعرف الأيرادات العامة بإنها جميع المبالغ التي يتم تحصيلها من قبل الحكومة خلال فترة زمنية معينه سواء أكانت إيرادات من الضرائب أو الرسوم أو المنح أو القروض[15]

ب- **النفقات العامة:** هي عبارة عن مبلغ من المال يدفعه شخص عام لغايات تحقيق هدف عام أو إشباع حاجة أو رغبة عامه أو بمعنى آخر قيام الدولة بدفع مبلغ من النقود أو شخص تابع لها لتقديم منفعة عامه وتحقيقها. وتعرف بمعنى أخر النفقات العامة فتعرف بأنها جميع النفقات المتكبدة من قبل الحكومة خلال الفترة الزمنية المعينة [16]، وتضع النفقات العامة حسب الهدف من الاتفاق.

جدول رقم(5) إجمالي الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة من (2013-2023)

السنة	إجمالي الإيرادات العامة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي%
2013	86852	272110	32
2014	67683	195692	35
2015	66470	194681	34
2016	54409	196924	28
2017	77422	221665	35
2018	106569	268918	40
2019	10756	276157	4
2020	63199	215661	29
2021	109081	301152	36
2022	161	280397	0
2023	135	192709	0

المصـــــدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على1- وزارة التخطيط،تقرير الاقتصـــــاد العراقي لعام 2،2019-وزارة التخطيط تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2022، البنك المركزي العراقي،تقرير الاقتصاد السنوي لعام 2023.

شكل رقم (2)

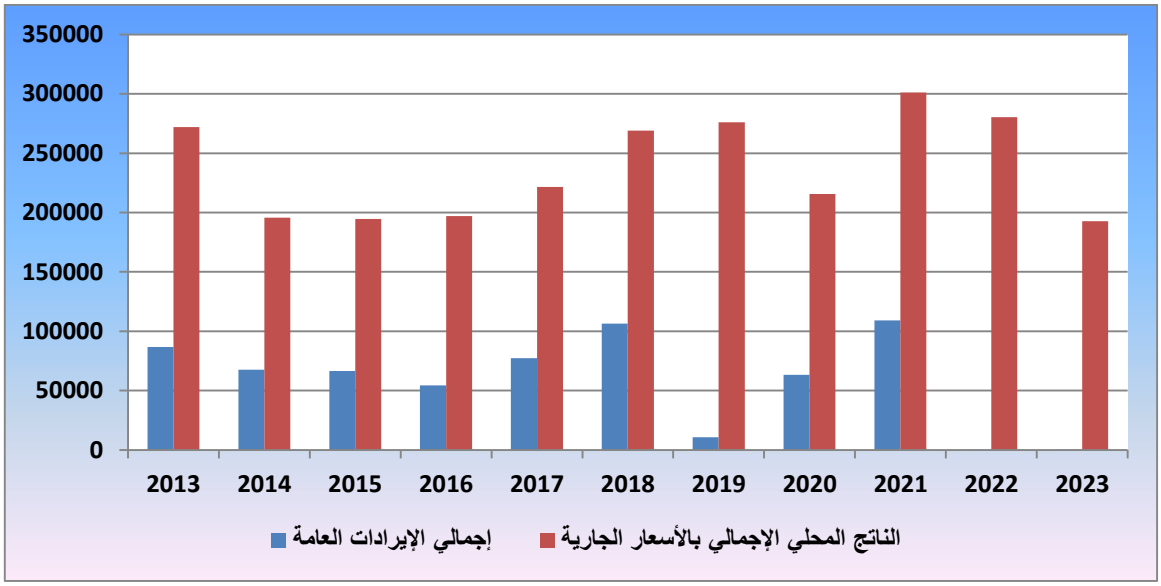

من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (رقم5)

تدل المؤشرات بان الإيرادات العامة فقد سجل (66470،3) مليار دينار عام 2015 لتنخفض خلال عام 2016 لتسـجل (54409.3) مليار دينار، وذلك بسـبب انخفاض الإيرادات النفطية والتي بلغت عام 2016(44267،1) مليار دينارمقارنة بالعام السابق أذ سجلت(51312،6) مليار دينار،كما كان لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية تداعيات كبيرة على الموازنة العامه، هذا ماأسهم في زيادة نسبة العجز فيها بسـبب الاعتماد الشـبه الكامل على إيرادات النفط، إلى جانب التحديات الأخرى المتمثلة بارتفاع تكاليف الحرب على الإرهاب، وزيادة نفقات ايواء ودعم النازحين في المخيمات مما ولد ضـغوطاً إضـافية على الموارد العامة[17] فيما سـجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً عام 2017 وصـل إلى (77422.2) مليار دينار، ويعود هذا الارتفاع إلى الإيرادات النفطية التي سـجلت (65079.2) مليار دينار مقارنة بعامي (2015 و 2016) فيما سـجلت الأيرادات العامة ارتفاعاً في عام 2018 لتصـل إلى (106569.8) مليار دينار،وبنسبة (40%)من الناتج المحلي الأجمالي.

ونتيجة لتحسن أسعار النفط،أذ وصل سعر البرميل الواحد للنفط الخام حوالي (70) دولار،والذي انعكس بـارتفـاع الإيرادات النفطيـة لتبلغ (8، 95619)مليـار دينـار، واسـتمر الارتفـاع في الايرادات العامة،أذ(107567)ملياردينار وذلك في 2019وتشـكل نسـبة (4%) من الناتج المحلي الإجمالي ويعود هذا الارتفاع الى زيادة الإيرادات النفطية الناجم عن زيادة كمية الإنتاج،أما في عام 2020فقد أدت القيود وإجراءات الاغلاق الاحترازي عبر العالم جراء تفشـي جائحة كوفيد الى تعطيل وتوقف عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية،وكان النفط ابرز الأنشطة المتضرره بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي الكبير مما أدى الى تراجع معدلات النمو الاقتصـادي ولتترك تداعيات اقتصـادية واجتماعية حادة،كباقي دول العالم فقد عانى اقتصـاد العراق بشكل كبير من مضـاعفاتها، أذ تركت هذي الازمة تداعيات كبيرة على الموازنة

العامة والتي بدورها أثرت على مجمل الأداء الاقتصادي،بينما في عام 2021الذي تزامن مع التوصل الى لقاحات مضـــادة لفايروس كوفيد وازالة القيود والانفتاح التدريجي لمختلف الاقتصـــادات، فقد شـــهدت الإيرادات تحسناً اذ سجلت (109081،5) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (6،72%) عن العام السابق وتشكل نسبه الى الناتج االمحلي الأجمالي (36 %)كما موضح بالجدول (5)والشكل (2)،واخيراً سجلت الإيرادات العامة لعام 2023 انخفاضاً بلغت نسبة(0%) لتبلغ (135.7) تريليون دينار مقابل (١٦١,7) تريليون دينار لعام 2022 ويعود هذا الانخفاض إلى أسـعار النفط العالمية [18]. لكن بشـكل عام على الرغم من هذا الانخفاض، تبقى الإيرادات النفطية تشكل النسبة الأكبر من إجمالى الايرادات لتبلغ نسبة إسهامها (95.9 %) وبمبلغ قدره (124,2) تريليون دينار[18].

أما بالنسـبة للنفقات العامة قد سـجلت (70397.5) مليار دينار عام2015 لتنخفض إلى (67067.4) مليار دينار عام 2016 وبنســـبة (34،6 %) إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويغزى هذا الانخفاض إلى أجمالي الإيرادات بسبب تراجع أسعار النفط العالمية، ثم شهد تحسناً في عامي (2017 و 2018) لتبلغ (75490.1) وبنســـبة (33.4%) إلى الناتج المحلي الإجمالي و(80873.2) مليار دينار بنســـبة (32،21%) من الناتج المحلي الإجمالي يشير هذا لارتفاع إلى زيادة الايرادات نتيجة التحسن التدريجي لأسعار النفط الذي ساعد في توجيه أكثر للموارد المالية نحو الإنفاق[19] فمن بيانات الجدول (6)والشكل (3)يتضـح بأن النفقات العامة قد شـهدت تحسـنا خلال المدة (2018–2021)فبعد ان سـجل في عام 2018(80873،1) مليار دينار بنســـبة (32،21%)من الناتج المحلي الإجمالي،لترتفع في عام 2019(111723،6) مليار دينار وبنسـبة (40،46%) الى الناتج المحلي الإجمالي ويعود الارتفاع الى نمو الانفاق بشقيه (الاستثماري والجاري) وهذا يرجع الى ارتفاع اجمالي الإيرادات الناجمة عن التحسن التدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية،اما في 2020 ونتيجة الاحداث المتزامنة التي شهدها العالم في الأشهر الأخيرة من عام 2019 والنصف الأول من عام 2020 بسبب تفشي جائحة كورونا لتتوقف معظم الأنشـطة الاقتصـادية وانقطاع سـلاسـل الامداد التجارية ومن ثم دخول العالم في أزمة ركود،فقد انخفضـــت النفقات العامة الى(76082،4)مليار دينارولتشـكل نسـبة ما(35،28%) من الناتج المحلي الإجمالي،وفي عام 2021وبعد ظهور بوادر الانفراج وتخفيف قيود الحظر بين الدول وعودة الاقتصـادات الى ممارسـة أنشـطتها لتزايد على أثرها الإيرادات مما أتاح إمكانية رفع النفقات العامة لتغطية المتطلبات الاقتصـادية،اذ شـهدت النفقات العامة ارتفاعا لتسـجل (102849،4) مليار دينار وبمعدل تغير عن العام السـابق بلغ بحدود (34،15%)ولتشـكل (28%)كنسـبة الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسـعار الجارية،

بينما سـجلت النفقات العامة الفعلية ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2023 بنسـبة(42،88%) ليبلغ (142.4) تريليون دينار مقابل (117.0) تريليون دينار فى عام 2022.

جدول رقم (6)إجمالي النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2013-2023)

السنة	إجمالي النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2013	95000	280000	33.93
2014	88000	260000	33.85
2015	70397	194680	36.16
2016	67067	196924	34.06
2017	75490	221665	34.06
2018	80873	251064	32.21
2019	111723	276157	40.46
2020	76082	215661	35.28
2021	102849	301152	34.15
2022	116959	417686	28
2023	142435	332174	42.88

المصـــــدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط،تقرير الاقتصـــــاد العراقي لعام2019،وزارة التخطيط،تقرير الاقتصاد العراقي،لعام 2022،البنك المركزي العراقي،تقرير الاقتصاد السنوي لعام 202

شكل رقم (3)

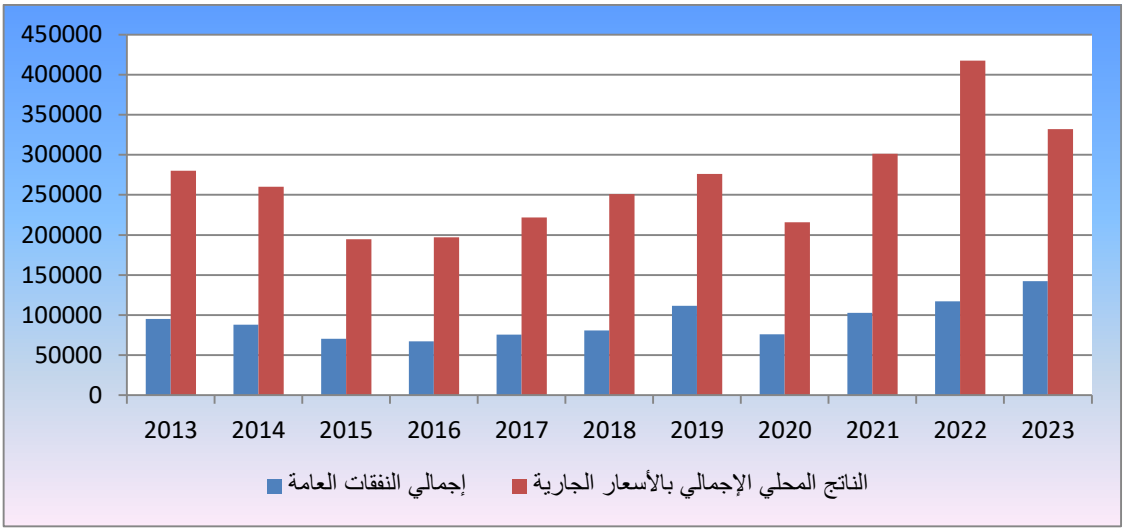

من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (رقم6)

نستنتج إن القطاع النفطي الذي يعتبر الرافد الرئيس في دعم الناتج المحلي الإجمالي مقابل تراجع مساهمة القطاعات السلعية، يشير تحليل الصادرات النفطية ودورها في سد متطلبات السوق المحلية، وتمويل الموازنة العامة للدولة بان الاقتصاد العراقي يعتمد كل الاعتماد على الإيرادات النفطية هذا ما يجعل الاقتصاد عرضة لمواجهة الصدمات الخارجية المتمثلة بارتفاع و انخفاض اسعار النفط العالمية وهنا يتطلب تفعيل دور القطاعات غير النفطية بغية جعل الاقتصاد أكثر قوة ومتانة.

من ابرز المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي:

1- هشاشة الوضع السياسي وتردي الأوضاع الامنية وخاصة في عامي (2014 -2016)، حيث تقف هذه الاوضاع عائقاً أمام التطور الاقتصادي، اضافة إلى الفساد الاداري المتمثل بتسريب رؤوس الاموال العراقية، ايضاً هجرة الكثير من الكفاءات العلمية[20].

2- اختلال الهيكل الاقتصادي يعرف بانه اختلالاً عام في علاقات التوازن، الذي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي بين عناصر الهيكل الاقتصادي، إذ يهيمن القطاع النقطي على مجمل القطاعات العلمية الأخرى من حيث عوائده التي تشكل بحدود (95 %) من حصيلة اجمالي عوائد الصادرات أو من خلال نسبة مساهمة هذه العوائد في الميزانية العامة للدولة وتصل إلى 96% من الإجمالي العام [21].

3- اذ لا يمكن التنبؤ بظروف الاقتصاد العالمي، وارتفاع أسعار النفط العالمية، التي تؤثر على أسعار النفط العراقي، أذ واجه الاقتصـــاد صـــدمة كبيرة في عام 2014 الذي يمثل بداية أزمة مزدوجة متمثلة باحتلال داعش للمناطق الغربية والشـــمالية وســـيطرته على الحقول النفطية، وتدمير كل المنشآت الصناعية، والبنى التحتية فضلاً عن ذلك انخفاض أسعار النفط العالمية، كان له أثر على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة[22].

4- فتح باب الاسـتيرادات على مصـرعيه أمام السـلع الاجنبية من مختلف الدول المجاورة، كالسـلع الغذائية مثل اللحوم المجمدة أو البان أو السـلع الاسـتهلاكية بجميع أنواعها، بعض هذه السـلع تكون رديئة الصـنع من حيث المواصـفات والجودة، أخذت هذه السـلع تنافس نظرتها من السـلع الوطنية مما أدى إلى تراجع المنتوج الوطني الذي تكون أسعاره اعلى من اسعار السلع المستوردة.

ثانياً – تحليل جغرافي للهيكل السلعي (الصادرات الغير النفطية) :-

يحتل قطاع التجارة الخارجية مكانه متميزة في الاقتصاد العراقي ، للاهميته في توفير موارد النقد الاجنبي من خلال عوائد الصـادرات اللازمة، لدفع عجلة التنمية الاقتصـادية، حيث أن أحد الشـروط الأسـاسـية اللازمة لتسريع عمليه التنمية الاقتصـادية والاجتماعية، هو الاتجاه نحو التنمية المتوازنة بما تنضـمن من تطوير الهيكل الإنتاجي بمعدلات تتناسب مع زيادة التشابك القطاعي من هنا تبرز اهمية التجارة الخارجية كأداة ضـرورية لتصـدير المنتجات الفائضـة مقابل الحصـول على العملات الاجنبية التي تشـكل مصـدر لتمويل الاسـتيرادات الاسـتثمارية والاسـتهلاكية و الوسـيطية اللازمة لتنمية بقية الفروع الإنتاجية المتخلفة [23]. وهنا تتمحور قضـية أو مشـكلة التصـدير في العراق، أصـبحت قضـية رئيسـية بعد تراجع قيمة الصـــادرات غير النفطية، يقابلها ارتفاع في قيمة الواردات وما رافق ذلك من ارتفاع العجز في الميزان التجاري. وانخفاض في قيمة العملة الوطنية ويتكون الهيكل السلعي من قطاعين رئيسيين وهما:

- القطاع الزراعي:

ينبؤ القطاع الزراعي مكانه متميزة في الاقتصـاد العراقي، اذ يلعب دوراً اسـاسـياً في توفير المواد الغذائية للسـكان[24] ويحتل القطاع الزراعي المرتبة الثانية بعد النقط في مسـاهمتة بالناتج المحلي الإجمالي، غير ان القطاع الزراعي أصـبح غير قادر عن توفير الكميات المطلوبة من المواد الغذائية، وأخذ عرض المواد الغذائية لا سيما بالنسبية اللاغذائية المواد التموينية يعتمدعلى الاستيرادات بشكل كبير، وبالنسبة لمناطق العجز والفائض أن الإنتاج والأسـتهلاك، لا يتوزع بشـكل متكافيء غير مناطق الدولة، ويمكن القول بأن توفير الغذاء ما يزال يعتمد على نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) إلى حداً كبير، وتعتبر الحنظة أهم المحاصـيل في العراق سـواء من حيث الانتاج أو الاسـتهلاك [25]وإن غالبية الحنطة المتاحة للا سـتهلاك

مصدرة خارج العراق على الرغم من أنتاج العراق للحنطة، الا أنه لا يشكل أكثر من ثلث كميات العرض من هذا المحصول في العام.

جدول(7) قيمة الصادرات العراقية غير النفطية للمدة (2013 – 2023)

السنوات	قيمة الصادرات غير النفطية / مليون دينار	نسبة التغير%
2013	2432044	—
2014	2434244	0.000905
2015	2532044	0.040177
2016	2687950	0.061573
2017	3123501	0.162038
2018	3237008	0.036340
2019	4278408	0.321717
2020	4728408	0.105179
2021	4932013	0.043060
2022	5183208	0.050932
2023	5308014	0.024079
المجموع	40876842	

المصـدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط،الجهاز المركزي الإحصـاء، بيانات غيرمنشـوره،احصـاءات التجارة الخارجية،بيانات غير منشوره، للمدة (2013-2023)

جدول (8)لهيكل السلعي للصادرات العراقية (غير النفطية) للمدة 2013 – 2023 (مليون دينار عراقي)

المواد السنوات	السلع الغذائية والمشروبات	النسبة %	المواد الخام الصناعية والزراعية والكيمياوية	النسبة %	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	النسبة %	السلع الرأسمالية	النسبة %	مجموع قيم المواد
2013	210000	8.6	1450000	59.6	560000	23	270000	10.8	2432044
2014	215000	8.8	1470000	60.4	570000	23.4	270000	10.4	2434244
2015	220000	8.7	1500000	59.3	580000	22.9	300000	11.8	2532044
2016	225000	8.4	1600000	59.5	600000	22.3	310000	10.8	2687950
2017	230000	7.4	1800000	57.6	650000	20.8	350000	11.2	3123501
2018	240000	7.4	1900000	58.7	670000	20.7	370000	11.2	3237008
2019	260000	6.1	2100000	57	780000	21.2	390000	10.7	4278408
2020	270000	5.7	2300000	58.1	850000	21.5	410000	10.4	4728408
2021	280000	5.7	2400000	58.3	880000	21.3	420000	10.2	4932013
2022	290000	5.6	2500000	57.8	900000	20.8	430000	9.9	5183208
2023	295000	5.6	2520000	57.5	920000	20.6	435000	9.9	5308014
المجموع	2735000		21540000		79600000		395500		40876842

المصـــدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط،الجهاز المركزي الإحصـــاء، إحصـــاءات التجارة الخارجية للمدة(2013-2023)

أ-السلع الغذائية

تعد من اهم المكونات الرئيسية في الهيكل السلعي نتيجة للطلب المتزايد عليها من قبل السكان وتشمل هذه السلع كالحبوب بمختلف أنواعها،واللحوم، والفواكه،والخضر والمشروبات، إلى جانب منتجات الألبان وغيرها من السلع الغذائية الأساسية[26].

من خلال معطيات الجدول(8) يتضح أنها تحتل المرتبة الأولى بعد المواد الخام من جانب الصادرات إذ سجلت تبايناً ملحوظ في القيم، ففي عام 2013 إذ سجلت السلع الغذائية قيم متدنية بلغت (210000) مليون دينار، في حين سجلت عام 2017 بلغت (230000) مليون دينار، واستمر القيم بالزيادة إذ سجلت أعلى قيمه عام 2019 بلغت (260000) مليون دينار، والتي تضمنت اغلب صادرتها من التمور وأنواعها، فضلاً عن تصدير سلع غذائية أخرى كالحبوب.

بينما سجلت في عام 2020 قيمة بلغت (270000) مليون دينار، ورغم التداعيات العالمية الناجمة عن جائحة كورونا لم تشهد السلع الغذائية تراجعاً ملحوظاً بل حافظت على مسارها، بسبب كونها سلعاً أساسية ذات طلب مستمر، ثم شهدت الصادرات من السلع الغذائية تحسن واضح في قيمها إذ بلغت عام 2021(280000) مليون دينار، يرجع هذا الارتفاع إلى تحسن أسعار بعض السلع الغذائية في ظل مرحلة تعافي الاقتصاد العالمي واستمرت في الزيادة قيمها إذ سجلت أعلى قيمة عام 2023(295000) مليون دينار، نتيجة تصدير عدد من السلع الغذائية المحلية التي شهدت وفره إنتاجية مقارنة بالسنوات السابقة.

ب- المواد الخام (الاولية) الزراعية والصناعية

تشمل المواد الخام الأولية الصناعية مجموعة من السلع التي تدخل في النشاط الصناعي تتمثل بالجلود،والصوف،الأسمدة،والمنتجات واللدائن الصناعية،والمنتجات البلاستيكية،والمحاليل الكيميائية، والمصنوعات من حجر الجبس وغيرها [27].

من خلال الجدول (8) يتبين أن سلع المواد الخام تستحوذ بالنصيب الأكبر من بين سلع المواد الأخرى،وذلك لكونها تحتوي على مواد تحتاجها السوق العالمية،إذ سجلت سلع الخام عام 2013 قيمه بلغت (1450000) مليون دينار كحد أدنى، بينما سجلت أعلى قيمه عام 2016(1600000) مليون دينار بسبب زيادة الطلب على بعض المنتجات الكيميائية العضوية وغيرها من السلع الأولية الأخرى،واخذت قيم سلع المواد الأولية بالزيادة المستمره،إما في عام 2021إذ بلغت قيمتها (2400000) مليون دينار،في عام 2023شهدت المواد الخام ارتفاعا في قيمها إذ بلغت (2520000) مليون دينار وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار المواد الخام في السوق العالمية [28].

ج- السلع الاستهلاكية (غير الغذائية)

تتمثل هذه الصادرات بالاقمشة،والملابس،والاحذية،والمصنوعات الخفيفة والزجاجية والاثاث المنزلي، بعباره أخرى أي أنها تضم السلع التي تكون مخصصة للاستهلاك الجاري والمباشر[29].

من خلال معطيات الجدول(8) يلاحظ أن السلع الاستهلاكية سجلت اتجاه تصاعدي في قيمها ابتداءً من عام2013 إذ بلغت (560000) مليون دينار أدنى قيمه،واستمرت قيمها في الارتفاع إذ بلغت (780000) مليون دينار عام 2019، يليها عام 2021 بقيمه (880000) مليون دينار وبنسبة(21.3%)إما أعلى قيمه لها سجلت عام 2023 وبلغت (920000) مليون دينار بنسبة (20.6%) مقارنه مع بقية المواد.

د- السلع الرأسمالية

كشفت معطيات الجدول (8)أن السلع الرأسمالية سجلت تذبذب في قيمها إذ بلغت عام 2013(270000) مليون دينار ،بينما سجلت ادنى قيمه لها عام 2016 وبلغت (310000) مليون دينار، ثم سجلت قيمه عام2019 بلغت(390000) مليون دينار، يليها عام 2021 إذ بلغت اقيام الصادرات (420000) مليون دينار وبنسبة وصلت إلى (10.2%)، في حين سجلت هذه الصادرات أعلى قيمه لها عام 2023 وبلغت (435000) مليون دينار وبنسبة تقدر (9.9%). وتشمل السلع الرأسمالية أبرزها مثل االآلات والمعدات، والاطارات،فضلاً عن الاليات المتروكة التي تم تصديرها بسبب غياب الورش المختصة بأعمال صيانتها وتأهيلها، ويعود تراجع حجم هذه الصادرات إلى الأضرار التي لحقت بالمنشآت الصناعية وما رافقها، نتيجة عمليات التخريب والنهب مما أدى الى تدهور طاقتها الإنتاجية هذا من جانب ومن جانب اخر، كما أسهم ضعف السياسات الحكومية المتعاقبة في دعم معامل صيانة وتجميع الآليات،خاصة الرأسمالية منها، نتيجة محدودية الاهتمام بمعايير التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الصناعي، في انخفاض الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية، الأمر الذي يعكس اختلالاً واضحاً في الهيكل الإنتاجي المحلي.

شكل رقم (4)

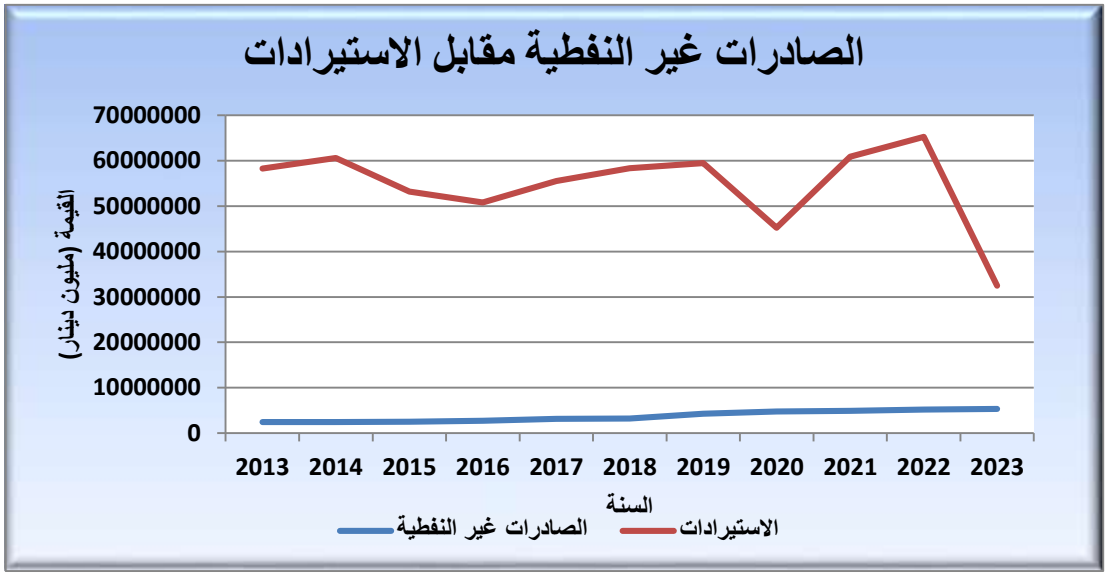

من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (5) وجدول (8)

واستمر قطاع النفط الخام بالهيمنة على الاقتصاد حتى عام 2018 من حيث مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي وبنسبة بلغت (46.3%) وحسب البيانات الأولية الفصلية لهذا العام الذي استحوذ على النسبة الاكبر من تخصيصات القطاع الصناعي في الموازنة الاستثمارية مقابل تواضع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى [30]وخصوصاً الانتاجية منها ليؤشر هذا الخلل واضح في السياسة الاستثمارية، فضلاً عن تراجع انخفاض الاهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي، هذا ما يعني تراجع كبير في الإنتاج الوطني من السلع المادية، مماسمح بفتح المجال امام السلع المستوردة لتلبية احتياجات الطلب المحلي[31].

السبب الرئيسي الذي يشكل العقبة الرئيسة إمام عدم تحقيق الاهداف المرجوة، هو ضعف التنفيذ المادي للمشاريع، خاصة مشاريع القطاعات الأساسية على الرغم من توفر التخصيصات اللازمة[32].

-قطاع الصناعة التحويلية:

تعتبر الصناعة التحويلية من أهم المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية من خلال تلبية السلع الصناعية الضرورية للقطاعات الأخرى، واللسكان، وتوظيف القوى العاملة[33] .

والدور الذي تلعبة في تصحيح الاختلال الانتاجي، وهيكلية الصادرات فقد سجل نسبة مساهمته (2.16%) عام 2015، لتصل إلى (2.23 %) عام 2016، ثم الخفضت لتصل (2.15) و (1.77%) في عامين (2017 و 2018) ، بينما شهدت الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة لهذا القطاع، ارتفاعاً بنسبة (١٥,٩%) قياساً بالعام السابق لتسجل (4.341.6) مليار دينار عام 2023 مقابل (3.916.3) مليار دينار عام 2022، يعود سبب الارتفاع هذا إلى مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج

المحلي[34]، إلى ارتفاع الإنتاج في الشركة العامة للأسمنت العراقي ، بنسبة (17.6%) وارتفاع صناعة الاغذية والملابس والخشب وغيرها.

أما فيما يخص صناعات الاسمنت فقد ارتفعت كميات الإنتاج المتحقق للسمنت الاعتيادي خلال هذا العام، بنسبة (16.4 %) وارتفعت كميات انتاج الاسمنت المقاوم بنسبة (16.7%) على التوالي [35].

أما بالنسبة إلى قطاع الكهرباء والماء فقد ارتفعت نسبة مساهمته من (3.02%) في عام 2015 ليصل إلى (3.25%) في عام 2016 والى (2.89%) عام 2018 بسبب تركيز الاستثمارات في قطاع الكهرباء على حساب بنية القطاعات الاقتصادية.

ولا تزال مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي متواضعة على الرغم من حصوله على نسبة مهمة من حجم التخصيصات الاستثمارية، كما ان ضعف دور القطاع الخاص في هذا النشاط والناجم عن عدم توفر البيئة المناسبة للأستثمار، من الأسباب التي تعيق دوره في تعزيز النمو الاقتصادي.

بينما احتل قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق على أعلى نسبة مساهمة في فروع الأنشطة التوزيعية [36] إذ بلغت (10,87%) في عام 2015 لتنخفض إلى (9.35 %) عام 2016 لتستمر بالانخفاض إلى (7.93 %) عام 2017.

بينما سجل نشاط هذا القطاع بالأسعار الثانية ارتفاعاً بنسبة (1.4 %) مليار دينار عام 2023 مقارنة بالعام السابق، وبنسبة مساهمة بلغت (7.3 %) لتبلغ القيمة المضافة له (15.228.9) مليار دينار عام 2023 مقابل (15.023.8) مليار دينار عام 2022 [37].

جدول رقم (9) قيم الاستيرادات العراقية للمدة (2013-2023)

السنوات	قيمة الاستيرادات	نسبة التغير
2013	58300000	—
2014	60632000	0.040000
2015	53190000	-0.122740
2016	50826000	-0.044444
2017	55554000	0.093023
2018	58310000	0.049609
2019	59500000	0.020408
2020	45220000	-0.240000
2021	60900000	0.346749
2022	65250000	0.071429
2023	32472000	-0.502345
المجموع	600154000	

المصـــــدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط،الجهاز المركزي الإحصـــاء ،إحصـــاءات التجارة الخارجية،للمدة(2013-2023)

جدول(10) حالة الميزان التجاري العراقي للمدة (2013 – 2023) م (ملياردينار عراقي).

السنة	قيمة الصادرات غير النفطية 1	قيمة الاستيرادات 2	الميزان التجاري بدون النفط (2-1) =3	قيمة الصادرات النفطية 4	الميزان التجاري (مع الصادرات النفط) 2 - (4 +1) =5
2013	2432044	58300000	-55867956	119600000	63732044
2014	2434244	60632000	-58197756	115400000	57202244
2015	2532044	53190000	-50657956	89200000	38542044
2016	2687950	50826000	-48138050	82100000	33961950
2017	3123501	55554000	-52430499	84089000	31658501
2018	3237008	58310000	-55072992	99069000	43996008
2019	4278408	59500000	-55221592	92819000	37597408
2020	4728408	45220000	-40491592	86690000	46198408
2021	4932013	60900000	-55967987	108693000	52725013
2022	5183208	65250000	-60066792	109574000	49507208
2023	5308014	32472000	-27163986	109984000	82820014

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (7)، وجدول رقم (9)، وجدول رقم(4)

من خلال بيانات الجدول (10) والشـــكل (5) أن الميزان التجاري العراقي بدون النفط (العمود رقم 3) يشير ان هناك عجز متواصل على امتداد مدة الدراسة ،اذ بلغ هذا العجز أعلى مستوياته عام 2013, بقية بلغت نحو (55867956-) مليار دينار عراقي، حتى عام 2014 اذ بلغ (58197756-) مليار دينار عراقي،قبل ان يشهد هذا العجز انخفاضا نسبيا في عام2014 ويعود تراجع الصادرات غير النفطية وظهور هذا العجز بشكل رئيسي الى تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية خلال عام 2014،وما رافقها من تعطيل النشاط الإنتاجي، وتراجع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية،فضلاً عن تضرر البنى التحتية وقيود

حركة التجارة عبر المنافذ الحدودية،بالمقابل الاعتماد الكبير على الاستيرادات اذ بلغت القيمة عام 2013 (58300000) لسد حاجة الطلب المحلي.

اخذت قيم الاستيرادات بالتزايد يقابلها ضعف تغطية الصادرات، ومن ثم انخفض قيم العجز إلى (48138050-) مليون دينار عام 2016، إلا أنه بقي كبير ،وهذا ما يعكس استمرار الاختلال الهيكلي في الميزان التجاري غير النفطي،إما في عام 2017 ارتفعت الاستيرادات مجدداً إلى (55554000) مليون دينار ،مقابل نمو محدود للصادرات غير النفطية، فارتفع العجز إلى (52430499-) مليون دينار ،متاثر بمرحلة التعافي الاقتصادي التي رافقها توسع في الاستيرادات.

إذ سجلت الصادرات غير النفطية زيادة طفيفة،إلا أن الاستيرادات ارتفعت إلى (58310000) عام 2018،مما أدى الى اتساع العجز ليبلغ (55072992-) مليون دينار ،في حين استمرار ارتفاع قيم الاستيرادات عام 2019 إذ بلغت قيمتها (59500000) مليون دينار ،مقابل صادرات غير نفطية محدودة،فبلغ العجز (55221592-) مليون دينار ،ويعود السبب الى ضعف القدرة التنافسية للصادرات العراقية غير النفطية،فضلاً عن زيادة الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية غير الغذائية،والرأسمالية والغذائية المستوردة.

إما في عام 2020 شهدا هذا العام بتراجع ملحوظ في حجم الاستيرادات،إذ انخفضت الى نحو (45220000) مليون دينار ويرجع سبب ذلك إلى التداعيات المباشرة لجائحة كورونا التي أدت إلى توقف حركة التجارة الخارجية والنقل،فضلا عن فرض قيود واسعه على حركة التجارة، وقد انعكس هذا الانخفاض على حالة الميزان التجاري غير النفطي،إذ أسهم في تقليص حجم العجز ليبلغ (-40491592) مليون دينار وهو يعد من أدنى المستويات المسجلة خلال مدة الدراسة،مما يشير إلى انكماش النشاط التجاري الذي كان عاملاً اساسياً في الحد من تفاقم العجز ،على الرغم من كونه ناتجاً عن ظروف استثنائية وليست عن تحسن هيكلي في أداء الصادرات غير النفطية، بينما سجلت الاستيرادات ارتفاعا جديداً عام 2021إذ بلغت (60900000-)مليون دينار بعد أن كانت قد شهدت انخفاض واضح عام 2020،في المقابل بقيه أداء الصادرات غير النفطية دون مستوى النمو المتوقع،إذ لم يسجل تطوراً خلال عام 2021، يعود مرة أخرى ارتفاع العجز مجدداً إذ سجل نحو (55967987-) مليون دينار.

استمر العجز في الميزان التجاري بالاتساع التدريجي، متأثراً بتزايد الاعتماد على الاستيرادات اذ بلغت اعلى قيم الاستيراد نحو(65250000)،مقابل صادرات غير نفطية ضعيفة،ما أدى إلى الارتفاع اكبر عجز تجاري غير نفطي لعام 2022 بلغ(60066792-) مليون دينار ، بما يعكس استمرار الاعتماد على الاستيراد مقابل محدودية الصادرات العراقية غير النفطية، إما في عام 2023 إذ انخفضت

الاستيرادات بشكل كبير إلى نحو (32472000) مليون دينار، مع وجود تحسن نسبي في الصادرات غير النفطية، بذلك انخفض العجز إلى (27163986-) مليون دينار، ويعد أدنى مستوى عجز خلال سنوات الدراسة.

من خلال بيانات جدول (10) يتبين أن حالة الميزان التجاري تأثرت بدرجه كبيرة بالتغيرات التي طرأت على عائدات النفط العراقية إذ سجلت قيم الميزان التجاري للصادرات النفطية ارتفاعاً واضح بلغ (63732044) مليون دينار لعام 2013بسبب تحسن أسعار النفط العالمية فضلاً عن زيادة الكميات المصدرة،الأمر الذي أسهم في زيادة الإيرادات النفطية، لكن بعد ذلك اخذت قيم الفائض التجاري بالانخفاض التدريجي لعام 2015 بلغ (38542044) ويعود ذلك إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية،أيضاً الانخفاض النسبي في حجم الصادرات النفطية نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية التي مر بها العراق وظهور ما يسمى بالدولة الإسلامية (عصابات داعش)مما أدى الى تراجع القاعدة الإنتاجية.
بينما شهد كل من عام 2016و2017 انخفاضاً ملحوظاً للصادرات النفطية بلغ (33961950)وأيضا عام 2017(31658501) بسبب تسارع نمو الاستيرادات بشكل يفوق نمو الإيرادات النفطية،فضلاً عن التقلبات الخارجية المتمثلة بالسوق النفطية العالمية،ويوضح هذا الانخفاض عن اختلال تجاري ناتج عن الاعتماد المفرط على مورد أحادي نفطي،وهذا ما جعل الميزان التجاري العراقي اكثر هشاشة متأثر بدرجه وأخرى بظروف السوق النفطية والأزمات الاقتصادية العالمية. إما في عام 2023 إذ سجلت أعلى قيم الفائض التجاري الذي بلغ (82820014) مليون دينار نتيجة زيادة العوائد النفطية وارتفاع مستوى الإنتاج النفطي واستقرار الأسعار العالمية. يتضح أن الارتفاع في قيم الصادرات النفطية الذي سجل عام 2023 لا يعكس تنوعاً في القاعدة الإنتاجية بل يظهر بوضوح حساسية الميزان التجاري وتأثره بالتقلبات المرتبطة بالقطاع النفطي،مما يتطلب الامر إلى تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تنمية الصادرات غير النفطية من أجل استدامة الفائض التجاري مستقبلاً .
واخيراً من خلال تحليل الجدول يلاحظ أن الارتفاع والانخفاض في قيم الميزان التجاري مع الصادرات النفطية لا يمثل انعكاساً حقيقياً لقوه البنية الاقتصادية بقدر ما يعكس درجة الاعتماد على النفط وتقلبات أسعاره العالمية، وهذا ما يدل بأن الهيكل التجاري العراقي يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي بوصفة المحرك الأساسي لتحقق الفائض التجاري.

شكل رقم(5)

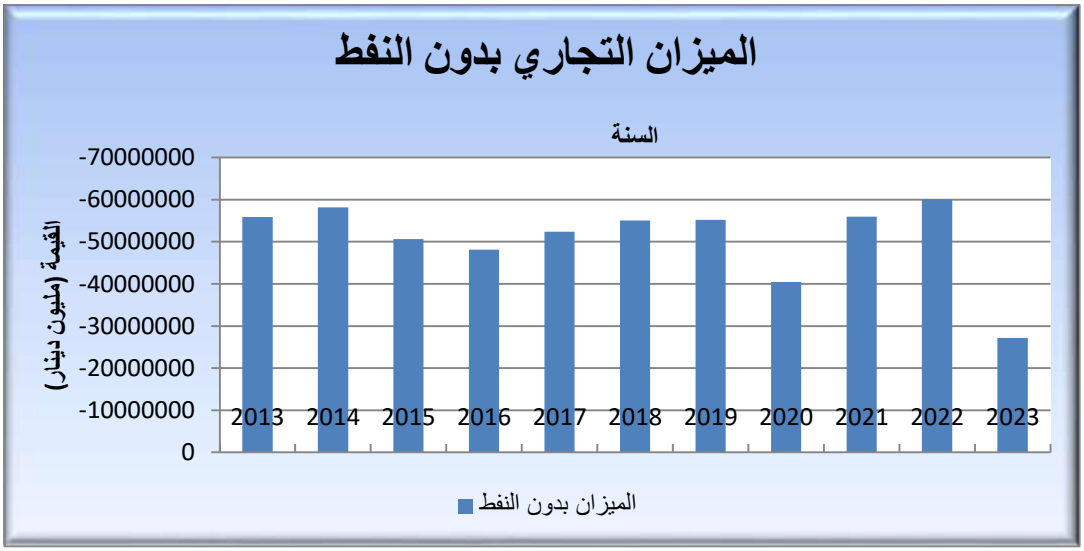

من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم(10)

بالنسبة للسكان شكل سكان العراق بعمر 15 سنة فأكثر (اي السكان بين العمل) نسبة (63.6%) من أجمالي سكان العراق، ويشكل الذكور نسبة (50.3 %) والأثاث (49.7 %).

أما فئة الشباب بعمر (١٥-٢٤ سنة) فقد شكلت نسبة (20.7) و بعمر ٢٥ سنة فأكثر ٤٦%.

أما البطالة بلغ معدلها في العراق 16.5 % والذي يمثل النسبة المئوية للقوى العاملة العاطلة عن العمل والتي تفسر إلى انه هناك شخصاً عاطلاً لكل خمسه اشخاص في قوة العمل والذي يمكن ملاحظة أن معدل بطالة الإناث قد بلغ (28.2 %) وهو ضعف معدل بطالة الذكور البالغ (14.7 %) [38].

واقع البنى التحتية:

تعرف البنى بأنها رأس المال العيني للمستثمر في المرافق والخدمات العامة، وهي عامل اقتصادي، لا يمكن الاستغناء عنه في الإنتاج والتجارة والاستثمار داخل الدولة و خارجها.

وتنقسم البنى التحتية إلى نوعين وهما:-

١- بنية تحتية ملموسة وتشمل نوعية الطرق، الري، الموانئ، المطارات، والجسور وغيرها.

أما البنى التحتية الغير ملموسة تتضمن الإمداد بالطاقة الكهربائية. والاتصالات الهاتفية، استخدم التكنولوجيا، وغيرها من التقنيات [39].

وتعرضت جميع البنى التحتية في العراق إلى دمار كبير وشامل، إلى جانب انحسار شديد في القدرة التمويلية للدولة.

ثالثاً: الاختلالات الهيكلية الراهنة في العراق

شهد الاقتصاد العراقي اختلالات بنيوية هيكلية متعددة أثرت بشكل أو آخر على جميع مفاصل الاقتصاد مما أصبح الاقتصاد هش امام الازمات والصدمات العالمية [40].

البعض من هذه الاختلالات متأصلة في بنية الاقتصاد ولآخر قد ظهر بعد احداث احتلال العراق من قبل القوات الغازية من اهمها:

1- هيمنة القطاع النفطي على بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى.

2- ضعف مساهمة القطاعات المتمثلة كل من (القطاع الصناعي و القطاع الزراعي).

3- البطالة والفقر.

4- الديون الخارجية.

5- التضخم.

6- الفساد الإداري والمالي.

7- تبعية الاقتصاد وأحاديتة.

8- غياب القطاع الخاص.

9- غياب القوانين الاقتصادية والإدارية والاستثمارية الحديثة [41].

الاختلال الهيكلي هو تغير يحدث في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر في هيكل الاقتصـــاد، وتوزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة [42]

أبرز مظاهر الاختلال الهيكلي في العراق من أهمها: -

1- **الاختلال الإنتاجي:**- حيث نلاحظ من خلال الناتج المحلي الإجمالي ان القطاع النفطي يشـــكل أكثر من 46 % من الناتج في عام 2018 في حين لم تتجاوز مســـاهمة القطاع الغير النفطي 54% منه لنفس العام، هذا ما يعنى أن هناك اختلال انتاجي.

2- **الاختلال التجاري:**- يتضـــح من خلال عجز الميزان التجاري، وهذا يعنى بوجود اختلال تجاري صـارخ أذ تتجاوز نسبة مساهمة قيمة الصـادرات النفطية ٩٩% من الصـادرات السلعية في عام 2022،في حين لم تتجاوز الأخيرة نسبة ما3% من الصادرات السلعية لنفس العام [43].

3- **اختلال هيكل الموازنة:**- يؤدي العجز الحاصـــل في الموازنة العامة بشـــكل عام والعجز الهيكلي بشكل خاص، إلى عدة نتائج سلبية، تنعكس على أداء المتغيرات الاقتصادية ومن أهمها:

أ- زيادة العجز في الموازنة:

حينما تتوسع الحكومة في زيادة نفقات الموازنة بسبب تمويل انشطة استهلاكية، او زيادة الانفاق السكري أو التوسع في الجهاز الإداري للدولة من حيث عدد العاملين فيه أو سياسيات دعم حكومي أو لأغراض سياسة أخرى، مما ينتج عن ذلك زيادة تخصيصات الموازنة الجارية في الغالب على الموازنة الاستثمارية، وفي مقابل ذلك تكون زيادة الإيرادات بنسبة أقل فيتولد بذلك ما يسمى بعجز الموازنة العامة أو بالعجز الهيكلي[44].

ب-زيادة الدين العام

مع استمرار الاختلال الهيكلي في الموازنة العامة بشقيها النفقات والإيرادات، النفقات في تزايد مستمر، والاختلال الهيكلي للإيرادات يندرج تحت استحواذ نوع واحد أو نوعين من من الإيرادات على تمويل الموازنة وهي عرضة للتغير، بذلك يستمر العجز في الموازنة فتتزايد الحاجة إلى مزيداً من الاقتراض الداخلي والخارجي فيتضخم الذين العالم[45]. يؤثر ارتفاع الدين العام على معدلات النمو الاقتصادي سلباً، أد استخدام هذا الدين في تمويل مشروعات غير مجدية أو لأغراض استهلاكية.

ج- ارتفاع معدلات التضخم:

يؤثر الاختلال في الموازنة على معدلات التضخم من خلال:

الزيادات المضطردة في الانفاق التي تنعكس في زيادات كبيرة في الطلب الكلي في ظل جهاز إنتاجي غير مرن مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

د- سوء توزيع الدخل:

يترتب على الاختلال الهيكلي للموازنة سواء في توزيع الدخل فقد (30%) من المجتمع على (95) من الدخل القومي نتيجة لمساهمة مجموعة من السياسات الخاطئة من ضمنها وجود اختلال بنيوي في الموازنة، فقد يتركز الانفاق العام على قطاع معين أو على نشاط معين مما يزيد من دخول تلك الشريحة التي تمارس ذلك النشاط المعين [46].

بالنسبة للتوزيع القطاعي والاختلال الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي أن دراسة دور القطاعات الاقتصادية في النمو الكلي مهمة ضرورية التعرف على هيكلة الاقتصاد ومستوى تطوره، ومدى مساهمة هذه القطاعات في نمو العرض الكلي من السلع والخدمات، فقد اتسم الاقتصاد بالاختلال الهيكلي في تركيبة الناتج المحلي، بفعل الاعتماد الأساسي والرئيسي على النفط الخام في تمويل موارده الذي تسبب بزيادة نسبه مساهمة الصناعات الاستخراجية. في تمويل الناتج المحلي،على حساب تراجع إنتاجية قطاعات الاقتصاد الأساسية المتمثلة بالقطاع الزراعي القطاع الصناعي، السياحي، وغيرها من النشاطات [47] ،

الأمر الذي انعكس على عدم تحقيق التوازن الاقتصــادي، واســتمر تراجع إنتاجية القطاعات الاقتصــادية الغير النفطية، حتى الوقت الحاضر.

اخيراً إن مشكله العراق أكبر من مسالة هبوط أسعار النفط، وتكمن في فشل العملية السياسية والقائمين عليها والجوانب الأمنية والحروب والصراعات الطائفية والفساد المالي والإداري و المخصصة. وان إلقاء اللوم على أسعار النفط بوصفها بينا لجميع مشاكل العراق، هو أمر بعيد عن الواقع، أذ أن إيرادات العراق من النفط منذ الاحتلال عام 2003 وحتى عام 2015، بلغت نحو 650 مليار دنيار على الرغم من هذه الإيرادات الهائلة، إلا إنه ما زال العراق يعاني من تراكم الديون ويرجع السبب في ذلك إلى عمليات النهب والتهريب عبر الحدود البرية والجوية[44]، فضــــلاً عن عدم وجود جهات رقابية تحد من تصــــدير النفط تقريباً550 الف برميل يومياً عبر خط جيهان الذي يصل الى البحر المتوسط ، عبر تركيا ، مستغلاً بذلك ظروف العراق الحالية

رابعاً: التحليل الإحصائي:

1- مقارنة المتوسطات (Mean) والانحراف المعياري (Standard Deviation):

جدول رقم(11) مقارنة المتوسطات (Mean) والانحراف المعياري (Standard Deviation).

المؤشر	المتوسط الحسابي (مليون دينار)	الانحراف المعياري
السنة	2018	3.31662479
قيمة الصادرات غير النفطية	3716076.545	1176339.093
قيمة الاستيرادات	54559454.55	9141759.222
الميزان التجاري بدون النفط	-50843378	9515617.943
قيمة الصادرات النفطية	99747090.91	13443682.27
الميزان التجاري مع النفط	48903712.91	14970910.49

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على كل من جدول رقم (7)،جدول رقم(9)،جدول رقم(10)،جدول رقم(4)

جدول رقم(12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوسط المدة الزمنية المدروسة (2013 – 2023).

المؤشر	المتوسط الحسابي (مليون دينار)	الانحراف المعياري	التحليل الإحصائي
السنة	2018	3.3166	تمثل وسط الفترة الزمنية المدروسة (2013–2023)، والانحراف هنا يشير إلى تساوي التوزيع الزمني حول هذا المركز.
قيمة الصادرات غير النفطية	3716076	1176339	القيمة متواضعة مقارنة بباقي المؤشرات، والانحراف المتوسط يشير إلى وجود تباين ملحوظ لكنه ليس حاداً جداً عبر السنوات.
قيمة الاستيرادات	54559455	9141759	المتوسط مرتفع جداً، ما يدل على اعتماد كبير على الاستيراد، والانحراف الكبير يعكس تذبذباً في السياسات التجارية أو تقلبات السوق.
الميزان التجاري بدون النفط	-50843378	9515617	متوسط سلبي كبير يمثل عجزاً تجارياً دائماً دون النفط، والانحراف يعكس شدة تذبذب العجز من سنة إلى أخرى.
قيمة الصادرات النفطية	99747091	13443682	تمثل القيمة الأعلى، وتؤكد اعتماد العراق شبه الكامل على الصادرات النفطية، والانحراف الكبير يدل على تأثر هذه القيمة بعوامل السوق العالمية لأسعار النفط.
الميزان التجاري مع النفط	48903713	14970910	قيمة موجبة قوية ومتوسطة الاستقرار، ما يؤكد أن الصادرات النفطية وحدها تنقذ الميزان التجاري من العجز الكامل.

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على كل من جدول رقم (7)،جدول(9)،جدول(10)،جدول رقم(4)

يتضح من الجدول اعلاه:

تفاوت كبير في المؤشرات: يظهر وجود تباين شديد بين المؤشرات، مما يعكس التباين بين القطاعات الاقتصادية في الأداء والإنتاجية، اعتماد كلي على النفط: ارتفاع المتوسط العام للصادرات النفطية والميزان التجاري مع النفط مقارنة بغيرها من المؤشرات يشير إلى اقتصاد ريعي أحادي المصدر، عجز تجاري هيكلي بدون النفط: الميزان بدون النفط سلبي جدًا، وهذا العجز ليس عارضًا بل مستمر عبر

السـنوات، تذبذب عالي في المؤشـرات التجارية: وجود انحرافات معيارية مرتفعة يدل على عدم اسـتقرار السياسات التجارية أو التأثر بالظروف الإقليمية والعالمية (حروب، جائحة كورونا، تقلبات أسعار النفط.

2- الملاحظات الكمية الأساسية:

لميزان التجاري بدون النفط سـلبي دائمًا، مما يدل على عجز تجاري مسـتمر في جانب التجارة غير النفطية، الميزان التجاري مع النفط ظل موجبًا طوال السـنوات، لكن بمسـتويات متفاوتة حسـب حجم صـادرات النفط، مما يشـير إلى اعتماد الاقتصـاد العراقي الكلي على الصـادرات النفطية في موازنة الحسـابات التجارية، أكبر عجز غير نفطي سُـجّل عام 2022: (60,066,792-) مليون دينار، أكبر فائض كلي (مع النفط) تحقق عام 2023: (82,820,014) مليون دينار، بفضـل انخفاض الاسـتيرادات وارتفاع الصادرات النفطية.

3- الاتجاهات (Trends):

هناك تحسـن طفيف في الصـادرات غير النفطية، من 2.4 تريليون دينار عام 2013 إلى 5.3 تريليون عام 2023، أي بنسبة نمو تقارب 117% خلال 11 سنة، الاستيرادات بدأت بالتراجع التدريجي بعد عام 2021، خاصـة عام 2023، مما سـاهم في تقليص العجز وتحقيق فائض أكبر، الميزان التجاري الكلي يتبع صادرات النفط بشكل مباشر، ويتأثر بشكل حاد بأسعار النفط العالمية وكميات التصدير،.

4- معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation):

بين الصـادرات النفطية (4) والميزان التجاري الكلي (5): مرتفع جدًا، مما يؤكد العلاقة الطردية القوية بينهما، بين الاستيرادات (2) والميزان التجاري الكلي (5): علاقة عكسية متوسطة إلى قوية.

التحليل الإحصائي:

يتضـــح من الجدول () أن معامل الارتباط (Pearson Correlation = 0.781)، شـــير إلى علاقة طردية قوية بين قيمة الصـادرات والميزان التجاري الكلي، أي أن زيادة الصـادرات تؤدي غالبًا إلى تحسن الميزان التجاري (اتجاه نحو الفائض)، و هذه العلاقة ليســـت مثالية (ليســـت 1)، ما يعني وجود عوامل أخرى قد تؤثر على الميزان التجاري أيضًـــا (مثل الاســـتيرادات أو عوامل خارجية كســـعر النفط)، قيمة الدلالة الإحصـــائية (Sig. = 0.005)، أقل من 0.01، مما يدل على أن العلاقة ذات دلالة إحصـــائية قوية عند مستوى ثقة 99%، هذا يعني أن الارتباط بين المتغيرين ليس عشوائيًا، بل ذو أساس إحصـائي حقيقي في البيانات، عدد القيم N = 11، يشير إلى استخدام بيانات لـــ 11 سنة (2013–2023)، وهو عدد مناسب نسبيًا لتحليل الارتباط في دراسات اقتصادية زمنية،.

الاستنتاجات الجغرافية:

العلاقة بين قيمة الصـــادرات والميزان التجاري الكلي في العراق خلال المدة المدروســـة (2013–2023) علاقة موجبة قوية وذات دلالة إحصـائية عالية، يمكن استنتاج أن تحسين أداء قطاع التصـدير، وخاصـة الصـادرات النفطية، يؤدي بشـكل مباشـر إلى تعزيز الميزان التجاري الكلي، هذه النتيجة تعزز أهمية دعم وتوسيع قاعدة التصدير، لا سيما في القطاعات غير النفطية، لتحقيق توازن مستدام في الميزان التجاري، هناك حاجة لتحليل العلاقات مع متغيرات أخرى (مثل قيمة الاســـتيرادات، الناتج المحلي، أو ســـعر الصرف) لمعرفة التأثيرات الأخرى الممكنة.

جدول رقم (13) علاقة بيرسون بين قيمة الصادرات والميزان التجاري الكلي.

Correlations			
		قيمة الصادرات	الميزان التجاري
قيمة الصادرات	Pearson Correlation	1	0.781**
	Sig. (2-tailed)		0.005
	N	11	11
الميزان التجاري الكلي	Pearson Correlation	0.781**	1
	Sig. (2-tailed)	0.005	
	N	11	11
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على كل من جدول رقم (10)جدول رقم(4)ومخرجات برنامج SPSS V26.

بينما اتضـح من الجدول (13) الذي يمثل علاقة بيرسـون بين قيمة الاسـتيرادات والميزان التجاري الكلي، معامل الارتباط (Pearson Correlation = −0.445)، يدل على علاقة عكسـية متوسـطة القوة بين قيمة الاسـتيرادات والميزان التجاري الكلي، هذا يعني أنه كلما زادت الاسـتيرادات، انخفض رصـيد الميزان

التجاري (أي زاد العجز أو قل الفائض)، ولكن بما أن القيمة ليســت قريبة من −1، فإن العلاقة ليســت قوية جدًا، أي أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الميزان التجاري إلى جانب الاســتيرادات، قيمة الدلالة الإحصــائية (Sig. = 0.170)، القيمة أكبر من 0.05، ما يشـير إلى أن العلاقة ليسـت دالة إحصـائيًا عند مســتوى ثقة 95%، أي أنه لا يمكن الجزم بوجود ارتباط حقيقي في المجتمع الإحصــائي بناءً فقط على هذه العينة، عدد القيم N = 11، تحليل العلاقة تم على مدى 11 ســنة، وهي مدة مناســبة لتحليل اقتصادي زمني، لكن للحصول على نتائج أكثر دقة قد تكون هناك حاجة لعينات أكبر أو إضافة سنوات.

جدول رقم(14) علاقة بيرسون بين قيمة الاستيرادات والميزان التجاري الكلي.

Correlations			
		قيمة الصادرات	الميزان التجاري
قيمة الاستيرادات	Pearson Correlation	1	-0.445
	Sig. (2-tailed)		0.170
	N	11	11
الميزان التجاري الكلي	Pearson Correlation	-0.445	1
	Sig. (2-tailed)	0.170	
	N	11	11
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على كل من جدول رقم (10)جدول رقم(9)ومخرجات برنامج SPSS V2

الاستنتاجات الجغرافية:

العلاقة بين الاســتيرادات والميزان التجاري الكلي خلال الفترة (2013–2023) هي علاقة عكســية ذات اتجاه اقتصــادي منطقي، لكنها ليسـت قوية إحصــائيًا وفق نتائج اختبار بيرسـون، التفسـير الاقتصــادي المنطقي يقول إن ارتفاع الاستيرادات يؤدي إلى تراجع رصيد الميزان التجاري، وهذا ما تدعمه النتيجة، أن العراق يتمتع بموقع اســتراتيجي في قلب الشــرق الأوســط، وتربطه حدود برية واســعة مع تركيا، إيران، الكويت، الأردن، وسوريا، فضـلًا عن ميناء البصرة البحري الذي يعد المنفذ الرئيسي للتصدير والاستيراد، هذا الموقع يؤهله ليكون نقطة عبور تجارية إقليمية، لكن ضعف البنية التحتية، والنزاعات، وعدم الاستقرار السياسي حدّ من الاستفادة المثلى من هذا الموقع.

المنافذ الجغرافية للاستيراد:

- **نافذ برية:** تمر أغلب الاســتيرادات عبر الحدود مع تركيا (إقليم كردســتان)، إيران (ديالى، ميســان، البصرة)، والأردن (الكرمة وطريبيل)،
- **منافذ بحرية:** ميناء أم قصــر والموانئ القريبة منه تسـتقبل كميات كبيرة من السـلع القادمة من آسـيا والخليج وأوروبا، هذه المنافذ موزعة جغرافيًا بطريقة تجعل المراكز التجارية الكبرى كالبصــــرة وبغداد وأربيل مراكز جذب للسلع.

الأثر الجغرافي للاستيرادات على الميزان التجاري:

الاســـتيراد في العراق يرتبط جغرافيًا بالمناطق الحدودية والمراكز الحضـــرية الكبرى، حيث تتركز فيها الأنشطة التجارية والاستهلاكية، زيادة الاستيراد غالبًا ما تتركز في المحافظات الوسطى والجنوبية (بغداد، البصـرة، النجف، كربلاء)، التي تعتمد بشـكل شـبه كامل على السـلع المسـتوردة لتغطية احتياجاتها، هذا التركّز الجغرافي للاســتهلاك غير المنتج يســاهم في تآكل الميزان التجاري الكلي، خصــوصًــا في ظل محدودية الصادرات غير النفطية من المحافظات الأخرى.

الاختلالات الجغرافية وتأثيرها على الميزان التجاري:

معظم الصـــادرات تتركز في الجنوب (البصـــرة) بســـبب وجود موانئ التصـــدير ومرافق النفط، بينما الاسـتيرادات موزعة جغرافيًا بشـكل أوسـع، هذا يولّد فجوة جغرافية في الميزان التجاري: الجنوب يُصـدّر، والوسط والشمال يستهلكان، مما يزيد من الاختلال المكاني في تدفقات التجارة، لتالي، الميزان التجاري لا يُعبر فقط عن رقم كلي، بل يخفي اختلالات إقليمية داخل البلد يجب أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط.

الاستنتاجات الجغرافية:

الاســـتيرادات في العراق مرتبطة جغرافيًا بمنافذ حدودية ومراكز حضـــرية معينة، العلاقة الســـلبية بين الاسـتيرادات والميزان التجاري الكلي تترجم جغرافيًا على شـكل مناطق اسـتهلاك مفرط دون إنتاج محلي، يتطلب تحسين الميزان التجاري الكلي نهجًا جغرافيًا متوازنًا، من خلال:

تنشـــيط الإنتاج المحلي في المناطق الحدودية، توزيع فرص التصـــدير على مختلف المحافظات، تقليل الاعتماد على الاستيراد في مناطق الكثافة السكانية، هناك حاجة ملحة لتطوير استراتيجيات تجارة مكانية – Spatial Trade Strategies تقوم على ربط الإنتاج الداخلي بالمنافذ الحدودية المناسبة للتصدير.

ثانيًا: التحليل الجغرافي للاقتصاد العراقي:

1- الواقع الجغرافي للاقتصاد العراقي:

العراق يُعد من الاقتصـــادات الريعية المعتمدة على النفط، وتُشـــكل عائداته النســـبة العظمى من إيرادات الميزان التجاري الكلي. ويتسم بضعف قاعدة الإنتاج المحلي غير النفطي، ما يؤدي إلى:

- ارتفاع كبير في الاستيرادات من دول مثل: الصين، تركيا، إيران، الإمارات.
- غياب تنوع جغرافي في الشركاء التجاريين من ناحية التصدير غير النفطي.

2- الأقاليم الجغرافية المرتبطة بالتجارة:

- الجنوب العراقي (البصـرة بشـكل خاص) يمثل الميناء الأسـاسـي لتصـدير النفط، ما يفسـر الدور الجغرافي المحوري له في تحسين الميزان التجاري العام.

- المراكز الصـناعية والزراعية المحدودة في شـمال وغرب العراق لم تنجح بعد في إحداث اختراقات في الصادرات غير النفطية.
- أغلب الواردات تتركز عبر المنـافذ الحدوديـة مع إيران وتركيـا والكويـت، وهو مـا يجعـل الميزان التجاري عرضة للتذبذب الجغرافي السياسي.

3- ملاحظات تجارية مكانية:

ميزان التجارة بدون النفط في حالة عجز دائم نتيجة لتركّز التصـدير على قطاع واحد ومحدودية سـلاسـل التوريد والإنتاج في المحافظات، الميزان التجاري يتحســـن فقط عند ارتفاع أســـعار النفط أو انخفاض الاستيراد، أي أن التأثير الإيجابي غير موزع جغرافيًا على معظم القطاعات الاقتصادية.

ويتضـح مما سبق في اعلاه أن الاقتصـاد التجاري العراقي هش من ناحية التنوع الجغرافي التجاري، هناك فرص كبيرة لتقليل العجز غير النفطي عبر: تنشيط الإنتاج المحلي (زراعي، صناعي)، فتح منافذ تصدير غير نفطية جديدة (عبر اتفاقيات تجارية وجمركية)، تطوير الخدمات اللوجســتية للتصــدير في الشــمال والغرب، لا يمكن تحقيق توازن تجاري مسـتدام دون اسـتراتيجية وطنية شـاملة لإعادة هيكلة بنية التجارة الخارجية.

الاستنتاجات

1- يعاني الاقتصــاد العراقي من هيمنة قطاع واحد على ســائر القطاعات الاقتصــادية الأخرى وهو القطاع النفطي.

2- يفتقر إلى عدم التنوع الاقتصادي الذي يعتبر احدى الركائز الأساسية للتنمية.

3- تراجع اداء القطاعات الانتاجية (الزراعي والصناعي) نتيجة الاوضاع السياسية والاقتصادية التي مربها العراق من عام 2003 إلى يومنا هذا.

4- تبعية الاقتصاد العراقي والانفتاح التجاري للعراق أمام باب الاستيراد.

5- عدم تشـجيع المنتوجات الوطنية ذات الصـنع المحلي، والاعتماد على السلع والبضـائع المسـتوردة من الخارج التي تكون ذات جوده رديئة في بعض الأحيان.

6- ظهور اختلالات هيكليه بنيوية أدت إلى ظهور عجز دائم في الميزان التجاري للعراق.

الهوامش

1- عباس فاضــل مهدي، التنمية الاقتصــادية والتخطيط في العراق، 1960-1970، دار الطليعة للطباعة والنشــر، بيروت، 1977، ص192.

2- محمد عبد الحسين زين العابدين وأخرون، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دراسة في الواقع واستراتجيات المستقبل، ط1، بيروت، لبنان، 2018، ص15.
3- ابتهال محمد رضا داود، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والأفاق المستقبلية، كلية الزراعة، جامعة بغداد، مجلة دنانير –العدد الثامن، بلاسنة ص219.
4- محمد عبد الحسين زين العابدين، مصدر سابق، ص18.
5- تأثر محمد نصيف، أثر العائدات النفطية على الناتج المحلي الأجمالي في العراق، دراسة تحليله للفترة من 2004-2013، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السابع، ملحق العدد الرابع، 2016، ص483.
6- رشا سالم الزبيدي، زينة شاكر عبد الكاظم، دور الاحتياطي النفطي العراقي في السوق النفطية العالمية للمدة 1990-2018، العدد 677، بلا سنة، ص6.
7- المصدر نفسه، ص9.
8- المصدر نفسه، ص7.
9- المصدر نفسه ص8.
10- محمد محي الهيمص، الواقع الجغرافي والاقتصادي للنفط العراقي، رؤيتان متناقصتان – دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية التربية الجامعة المستنصرية، العدد التاسع، بلاسنة، ص11.
11- المصدر نفسه، ص15.
12- زيدان محمد فياض الخطار، الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 50، المجلد 2، سنه 2022، ص557-558.
13- المصدر نفسة
14- المصدر نفسة.
15- المصدر نفسة
16- المصدر نفسة
17- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الأحصاء، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2019
18- وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، أداء الاقتصاد الكلي، تقرير الاقتصاد العراقي، 2019
19- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2023 .
20- ظافر طاهر حسان، تحديات الأقتصاد العراقي بعد الأنسحاب الأمريكي، مشكلة البطالة وإمكانية حلها، دراسات دولية، العددالثاني والخمسون، ص10.

21- المصدر نفسة

22- توفيق عباس عبدعون المســـعودي، حســـين علي عباس الخفاجي، دور صـــدمات التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات، العدد 1، المجلد20، مجلة اهل البيت عليهم السلام، ص686.

23- عبد الستارمحمد علي الجنابي، أثرالعوامل السياسية في التنمية والتجارة الخارجية في العراق للمده (1950-1980)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1985، ص5.

24- المصدر نفسة

25- عائدة فوزي أحمد، يسرعلي سالم، تأثير بعض السياسات الكلية في الصادرات الزراعية العراقية للمدة من (1990-2014)، مجلة الزراعة العراقية البحثية، العدد1، مجلد 24، 2019، ص180.

26- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصاء، احصاءات التجارة الخارجية، بيانات غير منشوره، 2015.

27- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية، بيانات غير منشوره، 2018.

28- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية بيانات غير منشوره، 2017.

29- جبار عبد جبيل، التجارة الخارجية للعراق للمدة (1978-1990)، رســاله ماجســتير، غير منشــور، كلية الا داب جامعة بغداد، قسم الجغرافية، 2003، ص79.

30- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الأحصـــاء، الاطلس الإحصـــائي الزراعي (الأقتصـــاد الأخضـــر)، خطة بحوث، 2011، ص72.

31- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الأحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي 2019

32- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الأحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي 2019

33- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الأحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي 2019

34- وزارة التخطيط، ، دائرة الســياســات لاقتصــادية ووالمالية، قسـم السـياسـات الكلية وبناء النماذج الاقتصــادية، أداء الأقتصاد الكلي، تقرير الاقتصاد العراقي لعام2022، ص11.

35- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2023.

36- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2023

37- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2023

38- جمهورية العراق، الهيئة الوطنية الاستثمار، دليل المستثمر في العراق، 2023، ص24

39- جمهورية العراق، الهيئة الوطنية الأستثمار، دليل المستثمر في الع اق، 2023، ص 25

40- واقع حجم الاســتيرادات والصـــادرات للقطاع الخاص العراقي، مجلة التجارة العراقية الكترونية، دائرة تطوير القطاع الخاص، قسم الدراسات والنشر، 2019، ص20.

41- أحمد عبد الرزاق عبودي، الاقتصـاد العراقي بين أزمة الأحادية واسـتراتجية الحل، الشـركة العامه للتصـنيع الحبوب، بلاسنة، ص 48.

42- عزت ملوك قناوي، الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري، الأسباب والنتائج، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد2، المجلة 36، سنة2016، ص1.

43- عصام حاكم، حامد عبد الحسين الجبوري، الإصلاح الاقتصادي في العراق، الاختلالات، الأسباب، الحلول، ندوة علمية اقامت في مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتجيه، كربلاء، لعام 2020.

44- عبدالرحمن عبيد جمعة، عبد الرزاق إبراهيم شبيب، الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للاختلال الهيكلي للموازنة العامة في العراق للمدة (2004–2018)، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة اقتصاديات الاعمال، العدد2، 2021، ص 61

45- المصدر نفسة.

46- المصدر نفسة.

47- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الأحصاء، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الأقتصادية أداء الاقتصاد الكلي، تقريرالاقتصاد العراقي لعام 2022

48- المركزالعربي الأبحاث ودراسة السياسات، ندوةعلمية ((تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة)) الدوحة، 2015، ص12، الموقع متاح على الرابط.**https ://donainstitute www.org**

قائمة المصادر

1- أحمد، عائدة فوزي، يسر علي سالم، تأثير بعض السياسات الكلية في الصادرات الزراعية العراقية للمدة 1990 –2024، مجلة الزراعة العراقية البحثية، العدد 1، المجلد 24، 2019

2- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2023.

3- التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2023 متاح على الموقع wwwcbi.iq

4- الجبوري، عصام حاكم، حامد عبد الحسين، الإصلاح الاقتصادي في العراق، الاختلالات، الأسباب والحلول ندوة علمية اقامت في مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2020.

5- جبيل، جبار عبد، التجارة الخارجية للعراق (1978–1990)، رسالة ماجستير (غير منشوره) كلية الا داب، جامعة بغداد، قسم الجغرافية، 2003.

6- جمعة، عبد الرحمن عبيد، عبد الرزاق إبراهيم شبيب، الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للا ختلال الهيكلي للموازنة العامة في العراق للمدة 2004–2018، كلية الادراة والاقتصاد، العدد2، مجلة اقتصاديات الاعمال، 2021.

7- جمهورية العراق، الهيئة الوطنية للاستثمار، دليل المستثمر في العراق، 2023.

8- الجنابي، عبد الستار محمد علي، أثر العوامل السياسية في التنمية والتجارة الخارجية في العراق للفترة من 1950-1980، أطروحة دكتوراه، غير منشوره، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1985.

9- حسان، ظافر ظاهر، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي، مشكلة البطالة وإمكانية حلها، دراسات دولية، العدد الثاني والخمسون.

10- الخطار، زيدان محمد فياض، الأيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 50، المجلد 2، 2022.

11- داود، ابتهال محمد رضا، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والأفاق المستقبلية، كلية الزراعة، جامعة بغداد، مجلة دنانير، العدد الثامن، بلاسنة.

12- الزبيدي، رشا سالم، زينة شاكر عبد الكاظم، دور الاحتياط ي النفطي العراقي في السوق النفطية العالمية للمدة 1990-2018، العدد 677، 2019.

13- عبد الحسين، محمد، زين العابدين وأخرون، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دراسة في الواقع واستراتجيات المستقبل، ط1، بيروت، البنان، 2018.

14- عبودي، أحمد عبد الرزاق، الاقتصاد العراقي بين أزمة الأحادية واستراتيجية الحل، الشركة العامه للتصنيع الحبوب، بلاسنة

15- قناوي، عزت ملوك، الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري، الأسباب والنتائج، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد 2، المجلد 36، 2016.

16- مجلة التجارة العراقية الكترونية، واقع حجم الاستيرادات والصادرات للقطاع الخاص العراقي، دائرة تطوير القطاع الخاص، قسم الدراسات والنشر، 2019.

17- المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ندوة علمية، ((تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة)) الدوحة، 2015 متاح على الرابط https://wwwdonain stitute.org

18- المسعودي، توفيق عباس عبد عون، حسين علي عباس الخفاجي، دور صدمات التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات ، العدد1، المجلد 20 مجلة اهل البيت عليهم السلام.

19- مهدي، عباس فاضل، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960-1970، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1977.

20- نصـــيف، تأثر محمد، أثرالعائدات النفطية على الناتج المحلي الأجمالي في العراق، دراســة تحليلية للفترة من 2004-2013، المجلة العلمية للدراســات التجارية والبيئية، المجلد الســابع، ملحق العدد الرابع، 2016.

21- الهيمص، محمد محي، الواقع الجغرافي والاقتصـادي للنفط العراقي، رؤيتان متناقصـتان -دراسـة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد التاسع، بلاسنة.

22- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصـــاء، إحصـــاءات التجارة الخارجية، بيانات غير منشـــوره، 2015.

23- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصـــاء، إحصـــاءات التجارة الخارجية، بيانات غير منشـــوره، 2018.

24- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصـــاء، إحصـــاءات التجارة الخارجية، بيانات غير منشـــورة، 2017.

25- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي اللا حصاء التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2019.

26- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي اللاحصـــاء، الاطلس الإحصـــائي الزراعي (الاقتصـــاد الأخضـــر) خطة بحوث، 2011.

27- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي اللاحصاء، التقرير الاحصائي السنوي لعام 2019.

28- وزارة التخطيط، دائرة الســـياســـات الاقتصـــادية والمالية، قســـم الســـياســـات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، أداء الاقتصاد الكلي، اتقرير الاقتصاد العراقي، لعام 2022.